الأمم المتحدة

A/72/789/Add.13

الجمعية العامة

Distr.: General
17 April 2018
Arabic
Original: English

الدورة الثانية والسبعون

البند ١٥٠ من جدول الأعمال

تمويل قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي

أداء ميزانية قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ والميزانية المقترحة للقوة في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

الاعتمادات الأولية للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧[أ]	٦٠٠ ٦٢٤ ٢٦٨ دولار
الإنفاق للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧	٣٠٠ ٨٦٧ ٢٧٩ دولار
الرصيد الحر للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧	٣٠٠ ٥٧ دولار
اعتمادات الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨	٠٠٠ ٧٠٠ ٢٦٦ دولار
النفقات المتوقعة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨[ب]	٠٠٠ ٧٠٠ ٢٦٦ دولار
الانخفاض المتوقع في الإنفاق في الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨	صفر
المقترح المقدَّم من الأمين العام للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩	٦٠٠ ١١٥ ٢٧١ دولار
التعديل الذي أوصت به اللجنة الاستشارية للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩	(٥٠٠ ٧٥٧ ١ دولار)
توصية اللجنة الاستشارية للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩	١٠٠ ٣٥٨ ٢٦٩ دولار

(أ) بلغ مجموع الموارد المتاحة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧ ما مقداره ٦٠٠ ٦٢٤ ٢٧٩ دولار، من ضمنه الموارد المعتمدة البالغ إجماليها ٦٠٠ ٦٢٤ ٢٦٨ دولار (صافيها ٩٧٥ ٧٦٣ ٢٦٧ دولاراً) والموارد المأذون بها في إطار سلطة الالتزام والبالغ إجماليها ٠٠٠ ٣٠٠ ١١ دولار.

(ب) التقديرات في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨.

200418 200418 18-06159 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا – مقدمة

١ – اجتمعت اللجنة الاستشارية، أثناء نظرها في تمويل قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، مع ممثلي الأمين العام الذين قدموا معلومات وإيضاحات إضافية اختتموها بردود خطية وردت في ١٤ آذار/مارس ٢٠١٨. وترد في نهاية هذا التقرير قائمة بالوثائق التي استعرضتها اللجنة والوثائق التي استعانت بها للحصول على معلومات أساسية. ويمكن الاطلاع على تعليقات اللجنة وتوصياتها بشأن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات حفظ السلام، بما فيها تلك المتعلقة بنتائج مجلس مراجعي الحسابات وتوصياته بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧، في تقريرها ذي الصلة بالموضوع (A/72/789). وترد في الفقرات ٤ إلى ٧ أدناه مناقشة للملاحظات الرئيسية التي أبداها مجلس مراجعي الحسابات والتوصيات التي أصدرها بخصوص القوة الأمنية المؤقتة على وجه التحديد.

ثانيا – تقرير أداء الميزانية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧

٢ – قررت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٢٧٩/٧٠، أن تخصص مبلغاً إجماليه ٦٠٠ ٦٢٤ ٢٦٨ دولار (صافيه ٩٧٥ ٧٦٣ ٢٦٧ دولاراً) للإنفاق على القوة الأمنية في الفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧. وفي وقت لاحق، أذنت الجمعية العامة، في قرارها ٢٩٨/٧١، للأمين العام بالدخول في التزامات بمبلغ لا يتجاوز ٠٠٠ ٣٠٠ ١١ دولار للفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣١ حزيران/يونيه ٢٠١٧، بالإضافة إلى مبلغ ٦٠٠ ٦٢٤ ٢٦٨ دولار الذي وافقت عليه الجمعية العامة في وقت سابق، مما أفضى إلى مبلغ مجموعه ٦٠٠ ٩٢٤ ٢٧٩ دولار (إجمالي) من الموارد المتاحة خلال الفترة ذاتها. وبلغ مجموع نفقات هذه الفترة ما إجماليه ٣٠٠ ٨٦٧ ٢٧٩ دولار (صافيه ٩٠٠ ٤٧٩ ٢٧٧ دولار)، مما يعكس معدَّل تنفيذ للميزانية يقارب ١٠٠ في المائة. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن النفقات الفعلية المتكبدة في الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧ بلغت في مجموعها ٣٠٠ ٨٦٧ ٢٧٩ دولار مقابل مجموع الموارد المتاحة البالغة ٦٠٠ ٩٢٤ ٢٧٩ دولار (بما في ذلك الاعتماد الأولي البالغ ما إجماليه ٦٠٠ ٦٢٤ ٢٦٨ دولار وسلطة الالتزام البالغة ٠٠٠ ٣٠٠ ١١ دولار)، مما خلّف رصيداً غير مستخدم قدره ٣٠٠ ٥٧ دولار واحتياجاً إضافياً صافياً مطلوباً قدره ٧٠٠ ٢٤٢ ١١ دولار يتعين أن ترصده الدول الأعضاء (انظر الفقرة ٣٠ أدناه). ويرد تحليل مفصل للفروق في الفرع الرابع من تقرير الأمين العام عن أداء ميزانية البعثة للفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ (A/72/644).

٣ – وجاء في تقرير أداء الميزانية أنه، خلال الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧، نُقل مبلغ مجموعه ٨٠٠ ٢٧٣ ٣ دولار من المجموعة الثالثة، التكاليف التشغيلية، إلى المجموعة الأولى، الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة، لتغطية التكاليف المتصلة أساساً بانخفاض متوسط معدل الشغور الفعلي البالغ ١٣,٩ في المائة بالنسبة للوحدات العسكرية، مقارنة بالمعدَّل المدرج في الميزانية وهو ١٩ في المائة. وبالإضافة إلى ذلك، نُقل مبلغ ٦٠٠ ٨٢٠ دولار من المجموعة الثالثة، التكاليف التشغيلية، إلى المجموعة الثانية، الموظفون المدنيون، لتغطية التكاليف المتعلقة بالزيادة الحاصلة في جدول مرتبات الموظفين الوطنيين وانخفاض متوسط معدل الشغور الفعلي بنسبة ١٤ في المائة بالنسبة للموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة مقارنة بالمعدل

المدرج في الميزانية والبالغ ٢٠ في المائة. وقد أمكن نقل ذلك المبلغ من المجموعة الثالثة، التكاليف التشغيلية، أساساً بسبب انخفاض النفقات على المرافق والبنى التحتية والعمليات الجوية (انظر A/72/644، الفقرة ٤٧). ويمكن الاطلاع على تعليقات اللجنة الاستشارية بشأن المعلومات الواردة في تقرير الأداء بشأن كل وجه من أوجه الإنفاق، عند الاقتضاء، في مناقشة الميزانية المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩ (A/72/730) في القسم الرابع أدناه.

٤ - وعند النظر في تقارير الأمين العام عن تمويل القوة الأمنية، كان معروضاً على اللجنة الاستشارية أيضاً تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن حسابات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام للفترة المالية المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ (A/72/5 (Vol. II)، الفصل الثاني). وقدم المجلس في تقريره ملاحظات وتوصيات تتعلق بالبعثة بشأن المسائل التالية: (أ) المطار المكتمل ولكن غير المستخدم (المرجع نفسه، الفقرات ٤٩٩ إلى ٥٠١؛ انظر أيضاً الفقرة ٥ أدناه)؛ و (ب) استهلاك الوقود (المرجع نفسه، الفقرات ٣٧٠ إلى ٣٧٣)؛ و (ج) عدم كفاية الفصل بين الواجبات في نظام أوموجا (المرجع نفسه، الفقرات ٤٢٣ إلى ٤٢٦)؛ و (د) منع إنتاج النفايات والتخلص منها (المرجع نفسه، الفقرات ٤٣٠ إلى ٤٣٢)؛ و (هـ) عدم إخلاء حالات طوارئ بعد حلول الظلام (المرجع نفسه، الفقرات ٤٥٧ إلى ٤٥٩).

٥ - ففي ما يتعلق بالمطار المكتمل ولكن غير المستخدم، يشير مجلس مراجعي الحسابات إلى أن القوة الأمنية المؤقتة أنفقت حوالي ٧,٥ ملايين دولار لتشييد مطار ومدارج للطائرات وساحة لخدمات الطائرات في أتوني في أبيي. وعلى الرغم من اكتمال المطار في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، لم يُستخدم قط إذ كان المشروع قد بدأ قبل الحصول على الموافقة من حكومتي السودان وجنوب السودان ولم يتم بعد الحصول على تلك الموافقة. ووفقاً للمجلس، كان ينبغي طلب تلك الموافقة والحصول عليها قبل استخدام الأرض المطلوبة لبناء مخيمات أو مبان أخرى. ويوصي المجلس بأن تنسّق البعثة مع حكومة السودان للسماح لها باستخدام مطار أتوني. وعند الاستفسار، أبلغت البعثةُ اللجنة الاستشارية بأن جميع أشغال الهندسة المدنية قد أُنجزت وأن المشروع قد اكتمل إجمالا بنسبة ٩٩ في المائة تقريباً. ووفقاً للمعلومات المقدمة من الأمانة العامة، لا تُتكبد أي تكاليف صيانة أو تدرَج في الميزانية لأن مدرج الطائرات لا يعمل.

٦ - وفي ما يتعلق باستهلاك الوقود، يشير مجلس مراجعي الحسابات إلى أن المبادئ التوجيهية لاستهلاك الوقود في البعثة تحدِّد حجم استهلاك كل فئة من المركبات من الوقود وتنص على معدل مسموح به يتجاوز معدل الاستهلاك الموحد بنسبة ٢٠ في المائة لكل فئة من المركبات. وخلُص المجلس إلى أن استهلاك الوقود المخصص لكل من مركبات الأمم المتحدة والمعدات المملوكة للوحدات قد تجاوز المعدل المسموح به من الاستهلاك الموحَّد والبالغ ٢٠ في المائة؛ وبلغ المعدلان الفعليان للاستهلاك الفائض ٣٩ في المائة و ٣٢ في المائة، على التوالي. ويشير المجلس كذلك إلى أنه على الرغم من هذه الفروق، لم تتخذ البعثة التدابير الكافية للتحقيق في حالات الاستهلاك المفرط من الوقود ورصدها، على النحو المطلوب في إجراءات التشغيل الموحدة المتعلقة بالوقود. ويوصي المجلس بأن تعزِّز القوة الأمنية التنسيق بين الوحدات المستقلة محاسبياً من أجل متابعة استهلاك مركباتها للوقود عن كثب والتحقيق في إفراطها في استهلاكه، وفقاً لمقتضيات إجراءات التشغيل الموحدة، وبأن تستخدم بيانات نظام مراقبة حركة السيارات وتستعرضها من أجل تحسين إدارة الوقود.

٧ - **واللجنة الاستشارية واثقة بأن توصيات مجلس مراجعي الحسابات ستنفَّذ على وجه السرعة.**

ثالثا – معلومات عن أداء الميزانية في الفترة الحالية

٨ – في ما يتعلق بالنفقات الحالية والمتوقعة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨، أُبلغت اللجنة بأن النفقات بلغت ٠٠٠ ٤٣٢ ١٨٢ دولار إلى غاية ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨. وعند نهاية الفترة المالية الحالية، سيعادل مجموع النفقات المقدرة الاعتماد البالغ ٠٠٠ ٧٠٠ ٢٦٦ دولار، مما سيُسفر عن استخدام كامل متوقع للميزانية المعتمدة.

٩ – وزُودت اللجنة الاستشارية بمعلومات عن حالة شغل وظائف الأفراد العسكريين والموظفين المدنيين في القوة الأمنية التي كانت، في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، كالتالي:

فئة الموظفين	*الوظائف المأذون بها/المعتمدة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨* [أ]	*الوظائف المشغولة*	*معدل الشواغر (النسبة المئوية)*
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة			
المراقبون العسكريون	٢٢٥	٩٨	٥٦,٤
أفراد الوحدات العسكرية	١٠١ ٥[ب]	٤ ٤٠١	١٣,٧
شرطة الأمم المتحدة	٥٠	٣٩	٢٢,٠
الموظفون المدنيون			
الوظائف			
الموظفون الدوليون	١٦٠	١٤٠	١٢,٥
الموظفون الفنيون الوطنيون	٣	٣	٠,٠
الموظفون الوطنيون من فئة الخدمات العامة	٨٦	٧٧	١٠,٥
المساعدة المؤقتة العامة			
الموظفون الدوليون	١	–	١٠٠,٠
متطوعو الأمم المتحدة	٣٣	٣٢	٣,٠
الأفراد المقدَّمون من الحكومات	–	–	–

(أ) يمثل أعلى قوام مأذون به للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة وعدد الوظائف المعتمدة للموظفين المدنيين.

(ب) خفض مجلس الأمن، بموجب قراره ٢٣٥٢ (٢٠١٧) المؤرخ ١٥ أيار/مايو ٢٠١٧، الحد الأقصى المأذون به لعدد جنود البعثة من ١٠١ ٥ إلى ٧٩١ ٤ من أفراد الوحدات العسكرية. ولم يظهر هذا التغيير في تقرير الأمين العام عن ميزانية القوة الأمنية المؤقتة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ (A/71/767)، بسبب توقيت قرار مجلس الأمن، الذي كان بعد تقديم قرار مجلس الأمن.

١٠ – وأُبلغت اللجنة الاستشارية بأن مجموع المبالغ التي قُسِّمت على الدول الأعضاء كأنصبة مقررة لتغطية تكاليف البعثة منذ إنشائها قد وصل في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ إلى ٠٠٠ ٨٧١ ٨٨٢ ١ دولار. وبلغ مجموع المدفوعات المقبوضة حتى التاريخ نفسه ٠٠٠ ٤٧٢ ٧٩٧ ١ دولار، وبقي رصيد غير مسدَّد قدره ٠٠٠ ٣٩٩ ٨٥ دولار. وحتى ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٨، بلغت الموارد النقدية المتاحة للبعثة ٠٠٠ ٨١٤ ٧٣ دولار، وهي كافية لتغطية احتياطي التشغيل لثلاثة أشهر وقدره ٠٠٠ ١٦٦ ٣٩ دولار (باستثناء المبالغ المسددة إلى البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة).

١١ - وأُبلغت اللجنة الاستشارية أيضاً بأنه، حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، كانت مدفوعات بلغ مجموعها ٠٠٠ ٧٤٦ ٥٨ دولار قد سُدّدت خلال عام ٢٠١٧ عن تكاليف القوات حتى ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٧. وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، كان المبلغ المستحق نظير المعدات المملوكة للوحدات ٠٠٠ ٥٦٦ ١١ دولار. وفي ما يتعلق بتعويضات الوفاة والعجز، سُدد حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ مبلغ قدره ٣٨٧ ١٠٨ ١ دولاراً لتسوية ٤٥ مطالبة منذ إنشاء البعثة؛ ولم تُدفع بعد أي مبالغ في ما يخص ١٢ مطالبة. **واللجنة الاستشارية واثقة بأن المطالبات التي لم ينظر فيها بعد ستُسوى على وجه السرعة.**

رابعا - الميزانية المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩

ألف - الولاية وافتراضات التخطيط

١٢ - أنشأ مجلس الأمن ولاية قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي بموجب قراره ١٩٩٠ (٢٠١١). والبعثة مكلفةٌ بمساعدة المجلس على تحقيق هدف عام هو دعم تنفيذ الاتفاق المبرم في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان، وتقديم الدعم للآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها في مساعيها إلى إنشاء منطقة حدودية آمنة ومنزوعة السلاح. ومدَّد المجلس بموجب قرار ٢٣٨٦ (٢٠١٧) ولاية البعثة حتى ١٥ أيار/مايو ٢٠١٨ وقرر أن يُخفض الحد الأقصى المأذون به لعدد الجنود، حتى ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٨، من ٧٩١ ٤ فرداً إلى ٢٣٥ ٤ فرداً في ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٨، ما لم يقرر تمديد ولاية القوة الأمنية المؤقتة المتصلة بالآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها. ومن المفهوم أن المجلس سينظر في تجديد الولاية المتعلقة بهذه الآلية، إذا ما تقيدت حكومتا السودان وجنوب السودان بالتدابير المحددة المتفق عليها في مايو/أيار وأكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٧ (انظر القرار ٢٣٨٦ (٢٠١٧)، الفقرتان ٣ و ٩).

١٣ - ويرد موجز لافتراضات التخطيط ومبادرات دعم البعثة التي ستضطلع بها البعثة في الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ في الفقرات من ٩ إلى ٢٣ من تقرير الأمين العام عن الميزانية المقترحة للقوة الأمنية المؤقتة (A/72/730). وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن الميزانية المقترحة تغطي تكاليف استمرار وجود وحدات المدفعية والدبابات، التي طُلبت من أجلها سلطة التزام في الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧ (انظر الفقرة ٢ أعلاه)، ولكنها لا تأخذ في الاعتبار الانخفاض المحتمل في الحد الأقصى المأذون به لعدد الجنود من ٧٩١ ٤ إلى ٢٣٥ ٤ من أفراد الوحدات العسكرية. **واللجنة الاستشارية واثقة بأنه، إذا قرر مجلس الأمن عدم تجديد ولاية القوة المتصلة بالآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها، فسوف يستعرض الأمين العام احتياجات القوة الأمنية المؤقتة، إذا لزم الأمر، ويقدم ميزانية منقحة لاحتياجات البعثة، عند الاقتضاء.**

باء - الاحتياجات من الموارد

١٤ - تبلغ الميزانية المقترحة للقوة الأمنية المؤقتة للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ ما قدره ٦٠٠ ١١٥ ٢٧١ دولار، وهو ما يمثل زيادة قدرها ٦٠٠ ٤١٥ ٤ دولار، أو ١,٧ في المائة، مقارنة بالاعتماد المرصود للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨. ويعكس ذلك الأثر المركب للزيادتين المقترحتين في فئة الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة

والأفراد المدنيين (٥٠٠ ٣٢٩ ٣ دولار أو ٢,٢ في المائة، و ٢٠٠ ٢٩٦ ٧ دولار أو ٢٥,٧ في المائة، على التوالي)، يقابلهما جزئياً الانخفاض المقترح في فئة التكاليف التشغيلية (١٠٠ ٢١٠ ٦ دولار، أو ٧,١ في المائة). وترد معلومات مفصلة عن الموارد المالية المقترحة وتحليل للفروق في الفرعين الثاني والثالث من الميزانية المقترحة (A/72/730).

١ - الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة

الفئة	*الوظائف المأذون بها للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨*[أ]	*الوظائف المأذون بها للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩*	*الفرق*
المراقبون العسكريون	٢٢٥	٢٢٥	-
أفراد الوحدات العسكرية	٥ ١٠١	٥ ٦٦٤[ب]	(٥٣٥)
شرطة الأمم المتحدة	٥٠	٥٠	-
أفراد وحدات الشرطة المشكلة	-	-	-

(أ) يمثل أعلى قوام مأذون به للفترة.

(ب) خفض مجلس الأمن، بموجب قراره ٢٣٥٢ (٢٠١٧) المؤرخ ١٥ أيار/مايو ٢٠١٧، الحد الأقصى المأذون به لعدد جنود البعثة من ٥ ١٠١ إلى ٤ ٧٩١ من أفراد الوحدات العسكرية. ولم يظهر هذا التغيير في تقرير الأمين العام عن ميزانية القوة الأمنية المؤقتة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ (A/71/767)، بسبب توقيت قرار مجلس الأمن، الذي كان بعد تقديم قرار مجلس الأمن.

١٥ - يبلغ حجم الاحتياجات المقدّرة للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ ما مقداره ٢٠٠ ٠١٨ ١٥٤ دولار، وهو ما يمثل زيادة قدرها ٥٠٠ ٣٢٩ ٣ دولار، أو ٢,٢ في المائة، مقارنة بالاعتماد المرصود للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨. وتعزى الزيادة أساساً إلى ما يلي: (أ) انخفاض الخصومات المقدرة المتعلقة بعدم نشر المعدات المملوكة للوحدات أو تأخر نشرها أو نشر معدات غير صالحة للاستعمال مقابل سداد تكاليف القوات في فئة الوحدات العسكرية؛ و (ب) ارتفاع الاحتياجات من حصص الإعاشة بسبب الزيادة في تكلفة الوحدة لعُلب الإعاشة الاحتياطية في فئة الوحدات العسكرية؛ و (ج) انخفاض عامل النشر المتأخر لشرطة الأمم المتحدة بنسبة ٢٢ في المائة مقارنة بنسبة ٥٠ في المائة المطبقة في الفترة الحالية. وسيقابل هذه الزيادة جزئياً انخفاض الاحتياجات لبدل الإقامة المقرر للبعثة بسبب انخفاض النشر المتوقع لضباط الأركان (A/72/730، الفقرات ٨٣ إلى ٨٥).

١٦ - **وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على مقترحات الأمين العام المتصلة بالأفراد العسكريين وأفراد الشرطة.**

٢ - الموظفون المدنيون

الفئة	*الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨*	*الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩*	*الفرق*
الوظائف			
الموظفون الدوليون	١٦٠	١٦١	١
الموظفون الفنيون الوطنيون	٣	٣	-
فئة الخدمات العامة الوطنية	٨٦	٨٦	-
الوظائف المؤقتة			
الموظفون الدوليون	١	١	-
متطوعو الأمم المتحدة	٣٣	٣٣	-
المجموع	**٢٨٣**	**٢٨٤**	**١**

١٧ - تبلغ الموارد المقترحة للموظفين المدنيين للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ ما قدره ٨٠٠ ٦٦٢ ٣٥ دولار، وهو ما يمثل زيادة قدرها ٢٠٠ ٢٩٦ ٧ دولاراً، أو ٢٥,٧ في المائة، مقارنة بالاعتماد المرصود للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨. ويشير الأمين العام إلى أن هذه الزيادة تُعزى أساساً إلى زيادة الاحتياجات في الفئات التالية: (أ) الموظفون الدوليون (٠٠٠ ٨٠٨ ٦ دولار، أو ٢٨,١ في المائة)، بسبب انخفاض معدل الشغور بنسبة ١٥ في المائة مقارنة بنسبة ٢٣,٦ في المائة المطبقة في الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨، وزيادة الاحتياجات للتكاليف العامة للموظفين؛ و (ب) الموظفون الوطنيون (٨٠٠ ٣٢٤ دولار، أو ١٣,٢ في المائة)، بسبب انخفاض معدل الشغور بنسبة ١٠ في المائة مقارنة بنسبة ١٥ في المائة المطبقة في الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨؛ و (ج) متطوعو الأمم المتحدة (٨٠٠ ١٥٤ دولار، أو ١٠,٢ في المائة) بسبب ارتفاع تكاليف منح الاستقرار ونفقات ما قبل المغادرة ومصروفات الإعادة إلى الوطن نتيجة لزيادة تنقلات الموظفين المتوقعة في الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩.

معدلات الشغور والوظائف الشاغرة

١٨ - يشمل المقترح معدلات شغور للأفراد المدنيين للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩، يرد بيانها في الفرع ثانياً - دال من وثيقة الميزانية (A/72/730)، وهي كالتالي: ١٥ في المائة للموظفين الدوليين؛ وصفر في المائة للموظفين الفنيين الوطنيين؛ و ١٠ في المائة للموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة؛ وستة في المائة لمتطوعي الأمم المتحدة و ١٥ في المائة للوظائف المؤقتة الدولية.

١٩ - وقد زُودت اللجنة الاستشارية، بناء على طلبها، بمعلومات عن الوظائف التي ظلت شاغرة لأكثر من عامين. وتشمل وظيفتين دوليتين من الرتبة ف-٣ وأربع وظائف وطنية من فئة الخدمات العامة. وفي ما يتعلق بحالة استقدام شاغليها، يشير الأمين العام إلى أنه تُقترح إعادة ندب وظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة الوطنية، وبدأت عملية استقدام الموظف لشغل وظيفة دولية واحدة (ف-٣)، في حين لم يُتخذ أي إجراء لشغل الوظائف الأربع الأخرى (واحدة برتبة ف-٣ وثلاث وظائف وطنية من فئة الخدمات العامة). **وتوصي اللجنة الاستشارية بإلغاء الوظائف الأربع. وينبغي تعديل أي تكلفة تشغيلية وفقاً لذلك.**

التوصيات المتعلقة بالوظائف الثابتة والوظائف المؤقتة

٢٠ - يُقترح ما مجموعه ٢٨٤ من الوظائف الثابتة والوظائف المؤقتة المدنية للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩، وتشمل ١٦١ وظيفة دولية و ٨٩ وظيفة وطنية و ٣٣ متطوعاً من متطوعي الأمم المتحدة ووظيفة دولية واحدة ممولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة. ويعكس الملاك المقترح للموظفين زيادة صافية قدرها وظيفة واحدة مقارنة بالوظائف الثابتة والوظائف المؤقتة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨، وترتبط باقتراح إنشاء وظيفة واحدة لرئيس إدارة العمليات والموارد (ف-٥)، لرئاسة قسم إدارة العمليات والموارد الجديد في إطار إعادة هيكلة عنصر دعم البعثة حول ثلاث ركائز (إدارة العمليات والموارد، وتقديم الخدمات، وإدارة سلسلة الإمداد). وفي هذا السياق، يُقترح أيضاً إعادة تصنيف وظيفة واحدة لموظف إدارة العقود (ف-٣) من وحدة إدارة العقود ليصبح موظفاً لتخطيط الشراء (ف-٤)، وإعادة ندبها في وحدة إدارة المشتريات الجديدة. وتشمل التغييرات المقترحة أيضاً نقل ٢٥ وظيفة وإعادة ندب ٧ وظائف (ترد في المرفق الأول لهذا التقرير قائمة كاملة بالتغييرات المقترحة في ملاك الموظفين للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩).

٢١ - **توصي اللجنة الاستشارية، رهناً بتوصيتها الواردة في الفقرة ١٩ أعلاه، بالموافقة على مقترحات الأمين العام المتعلقة بالموظفين المدنيين. وترد ملاحظات اللجنة وتوصياتها بشأن هياكل دعم البعثة في تقريرها عن القضايا الشاملة المتصلة بعمليات حفظ السلام (A/72/789).**

٣ - التكاليف التشغيلية

(بدولارات الولايات المتحدة)

	اعتمادات الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨	*الموارد المقترحة للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩*	*الفرق*
التكاليف التشغيلية	٨٧ ٦٤٤ ٧٠٠	٨١ ٤٣٤ ٦٠٠	(٦ ٢١٠ ١٠٠)

٢٢ - تبلغ الموارد المقترحة لتغطية التكاليف التشغيلية للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ ما مقداره ٨١ ٤٣٤ ٦٠٠ دولار، مما يعكس نقصاناً قدره ٦ ٢١٠ ١٠٠ دولار، أو ٧,١ في المائة، مقارنة بالاعتماد المرصود للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨. ويقترح الأمين العام تخفيضات يندرج معظمها ضمن فئات الإنفاق التالية: اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (٥ ٥٩٤ ٤٠٠ دولار، أو ٢١,٩ في المائة)؛ والعمليات الجوية (١ ١٥٥ ٧٠٠ دولار، أو ٤,٨ في المائة)؛ والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (٦٦١ ١٠٠ دولار، أو ٧,٩ في المائة)؛ والنقل البري (١٨١ ٣٠٠ دولار، أو ١٠,٧ في المائة). وهذا الانخفاض في الاحتياجات ستُقابله جزئياً زيادة في فئتي المرافق والبنى التحتية (١ ٠٤٩ ٧٠٠ دولار، أو ٤,١ في المائة) والخبراء الاستشاريين والخدمات الاستشارية (٣٢٨ ٥٠٠ دولار، أو ٢١٢,٣ في المائة).

المرافق والبنى التحتية

٢٣ - تعزى زيادة الاحتياجات البالغة ١ ٠٤٩ ٧٠٠ دولار في فئة المرافق والبنى التحتية أساساً إلى ما يلي: (أ) ارتفاع تكاليف خدمات الصيانة بسبب الاستعانة بجهات خارجية لتقديم خدمات إدارة المخيمات عقب وضع الصيغة النهائية لعقد تجاري مدته سنتان (١ ٤٦٢ ٠٠٠ دولار)؛ و (ب) ارتفاع الاحتياجات من البنزين والزيوت ومواد التشحيم بسبب ارتفاع التكلفة المقدرة لوقود المولِّدات الكهربائية البالغة ٠,٧٥ دولار للتر الواحد المطبقة في الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩، مقارنة بتكلفة ٠,٦٦ دولار للتر

الواحد في الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ (٤٠٠ ٤٦٠ ١ دولار)؛ و (ج) ارتفاع الاحتياجات إلى الخدمات الأمنية بسبب اقتراح تنفيذ نظام للمراقبة في سوق أمييت (٦٠٠ ٨٨٥ دولار). ويقابل هذه الزيادة في الاحتياجات جزئياً انخفاضُ الاحتياجات إلى أشغال التشييد والتعديل وأشغال الصيانة الكبرى (انظر A/72/730، الفقرة ٩٠).

٢٤ - وفي ما يتعلق باقتراح الاستعانة بجهات خارجية لتقديم خدمات إدارة المخيمات، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن انخفاض النفقات في فئة خدمات الصيانة، البالغ ٠٠٠ ١٠٦ ٥ دولار في الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧، يعزى إلى إلغاء قرار منح العقد المتعلق بخدمات الصيانة بسبب القيود المفروضة، بما فيها عدم إصدار تأشيرات للشركة التي وقع عليها الاختيار (انظر A/72/644، الفقرة ٥٧). وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة أيضاً بأن البعثة لجأت إلى بدائل مخصصة مثل التعاقد مع متعاقدين أفراد. وعلى الرغم من النكسة التي حدثت في الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧، تم التفاوض على عقد جديد يتعلق بالاستعانة بجهات خارجية لتقديم خدمات إدارة المخيمات في الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ ووُضع في صيغته النهائية بتكلفة إضافية قدرها ٠٠٠ ٤٦٢ ١ دولار. **ومع أن اللجنة الاستشارية غير مقتنعة تماماً بأن الزيادة المقترحة لخدمات الصيانة لها ما يبررها، فإنها ترى أن قرار الاستعانة بجهات خارجية لتقديم خدمات الصيانة ينبغي أن يقترن بتخفيض الاحتياجات تحت بنود الميزانية الأخرى. وتوصي اللجنة بتعويض الزيادة المقترحة البالغة ٠٠٠ ٤٦٢ ١ دولار لخدمات الصيانة بتخفيضات مماثلة تحت بنود الميزانية الأخرى.**

السفر في مهام رسمية

٢٥ - يُقترح مبلغ ٠٠٠ ٠٨٦ ١ دولار للسفر في مهام رسمية في الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩، وهو ما يمثل زيادة قدرها ٢٠٠ ١٣ دولار مقارنة بالمبلغ المخصص للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن المعلومات التكميلية غالباً ما تعكس طائفة واسعة من التكاليف لوجهة معينة، وأن الاحتياجات المقترحة تتضمن أيضاً مبلغاً قدره ٨٠٠ ١٦ دولار لحضور جلسة الاستماع التي تعقدها اللجنة، بينما يمكن عقد هذه الجلسات عن طريق التداول بالفيديو أو عقدها مع الاجتماعات الرسمية الأخرى في مقر الأمم المتحدة. **وترى اللجنة الاستشارية أن الزيادة المقترحة في الموارد المخصصة للسفر في مهام رسمية ليست مبررة بالكامل وتوصي بإبقاء الاحتياجات المتصلة بالسفر في مهام رسمية في الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ عند المستوى المعتمد للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧.**

٢٦ - **وتوصي اللجنة الاستشارية، رهناً بتوصياتها الواردة في الفقرات ١٩ و ٢٤ و ٢٥ أعلاه، بالموافقة على مقترحات الأمين العام المتعلقة بالتكاليف التشغيلية.**

مسائل أخرى

المسائل البيئية

٢٧ - كما ذكر في الفقرة ٤ أعلاه، اعتبر مجلس مراجعي الحسابات أن مجال إدارة النفايات هو أحد المجالات المطلوب تحسينها بالنسبة للقوة الأمنية. ويشير تقرير الأمين العام إلى أنه خلال الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩، تعتزم البعثة القيام بما يلي: (أ) تحسين شبكاتها المائية ونظمها لإدارة مياه الصرف الصحي وتشييد مواقع للتخلص الآمن من القمامة والنفايات الصلبة مع العمل تدريجياً على فصل مواد النفايات الصلبة القابلة لإعادة التدوير عن تلك القابلة للتحلل الحيوي؛ و (ب) إنشاء مرافق لتخزين النفايات الخطرة

ومعالجتها في ١٥ موقعاً؛ و (ج) تعزيز خضرنة معسكراتها بإضافة ٠٠٠ ٦ شجرة إلى ٥٠٠ شجرة مغروسة بالفعل. وفي ما يتعلق بتوليد الطاقة، يشير الأمين العام إلى أن البعثة تستخدم ١٢٦ مولداً كهربائياً، تستهلك ٥,٤ مليون لتر من الوقود، لتغطية جميع احتياجاتها الكهربائية تقريباً. وبالإضافة إلى ذلك، سيركَّب ٤٢٠ مصباحاً تعمل بالطاقة الشمسية قبل نهاية الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ (انظر A/72/730، الفقرتان ١٩ و ٣٥). وتشير اللجنة الاستشارية إلى أنه تمت الموافقة على إنشاء وظيفة كبير موظفي شؤون البيئة (ف-٤) للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ (إضافة إلى وظيفة لمتطوع من متطوعي الأمم المتحدة)، تشمل مهامها تنسيق السياسات البيئية وصياغتها وتنفيذها ورصدها، وتوفير التدريب للموظفين وإسداء المشورة للإدارة العليا بشأن المسائل البيئية (انظر A/71/836/Add.13، الفقرة ٢٨). **وبالنظر إلى الموارد الإضافية التي تمت الموافقة عليها بالفعل، فإن اللجنة الاستشارية واثقة بأن البعثة ستنفِّذ مشاريعها البيئية دون إبطاء وتجدِّد جهودها للتخفيف من أثرها على البيئة المحيطة بها، بسبل منها استخدام الطاقة المتجددة.**

معدلات حيازة المركبات

٢٨ - أوصت اللجنة الاستشارية في تقريرها السابق بأن تعدِّل البعثة ما تحوزه من المركبات امتثالا للنسب القياسية المقررة لحيازة المركبات (A/71/836/Add.13، الفقرات ٤٧ إلى ٤٩). وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن المعلومات التكميلية تشير إلى أنه، في حين أن عدد مركبات الركاب الخفيفة سينخفض من ٢٥٩ مركبة في الفترة الحالية إلى ١٩٦ في الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩، فإن معظم المركبات المخصصة لكل فئة من فئات الموظفين ستظل أعلى من المعدلات القياسية. **وتؤكد اللجنة الاستشارية من جديد أنه ينبغي للقوة الأمنية المؤقتة أن تبذل جهوداً متضافرة لتعديل ما تحوزه من المركبات لضمان الامتثال للنسب القياسية المقررة لحيازة المركبات (انظر A/71/836/Add.13، الفقرتان ٤٧ و ٤٩).**

التوازن بين الجنسين

٢٩ - أُبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأن نسبة الموظفات في البعثة تبلغ ١٩ في المائة بين الموظفين الدوليين و ٩ في المائة بين الموظفين الوطنيين. **وتشجع اللجنة الاستشارية القوة الأمنية المؤقتة على تجديد جهودها لزيادة تمثيل المرأة بين موظفيها.**

خامسا - الخاتمة

٣٠ - ترد الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها بخصوص تمويل قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ في الفرع السادس من تقرير الأداء (A/72/644). **وتوصي اللجنة الاستشارية بأن تقوم الجمعية العامة بما يلي:**

(أ) **تخصيص المبلغ الإضافي البالغ ٧٠٠ ٢٤٢ ١١ دولار للحساب الخاص لقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧، الذي أذنت به الجمعية العامة بموجب أحكام قرارها ٧١/٢٩٨؛**

(ب) **استخدام الإيرادات الأخرى في ما يتعلق بنفس الفترة المالية بمبلغ إجمالي قدره ٣٠٠ ٥٠٥ ٨ دولار، من إيرادات الاستثمار (٠٠٠ ٧٩٩ دولار) والإيرادات الأخرى/المتنوعة**

(١٠٠ ٣٥ دولار) وإلغاء التزامات الفترات السابقة (٢٠٠ ٦٧١ ٧ دولار)، مقابل النقص الحاصل في الأنصبة المقررة للفترة نفسها؛

(ج) تقسيم المبلغ الإضافي البالغ ٤٠٠ ٧٣٧ ٢ دولار، الذي يمثل الفرق بين الزيادة في الاعتمادات (٧٠٠ ٢٤٢ ١١ دولار) والإيرادات الأخرى (٣٠٠ ٥٠٥ ٨ دولار) كأنصبة مقررة للفترة ذاتها.

٣١ - ويرد الإجراءان المطلوب من الجمعية العامة اتخاذهما بخصوص تمويل قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩ في الفرع الرابع من الميزانية المقترحة (A/72/730). **ومع مراعاة توصيات اللجنة الاستشارية الواردة في الفقرات ١٩ و ٢٤ و ٢٥ أعلاه، توصي اللجنة بتخفيض الموارد المقترحة بمبلغ ٥٠٠ ٧٥٧ ١ دولار من ٦٠٠ ١١٥ ٢٧١ دولار إلى ١٠٠ ٣٥٨ ٢٦٩ دولار. وبناء على ذلك، توصي اللجنة بأن تعتمد الجمعية العامة مبلغ ١٠٠ ٣٥٨ ٢٦٩ دولار للإنفاق على قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي خلال فترة الاثني عشر شهراً الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩.**

الوثائق

- تقرير الأمين العام عن أداء ميزانية قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ (A/72/644)
- تقرير الأمين العام عن ميزانية قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩ (A/72/730)
- تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام لفترة الاثني عشر شهراً الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ (A/72/5 (Vol. II)، الفصل الثاني)
- تقرير الأمين العام عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام للفترة المالية المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ (A/72/756)
- تقرير الأمين العام عن الاستعراض العام لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام: أداء الميزانية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ وميزانية الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩ (A/72/770)
- تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن أداء ميزانية قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦ والميزانية المقترحة للقوة في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ (A/71/836/Add.13)
- قرار الجمعية العامة ٢٩٨/٧١
- قرارا مجلس الأمن ٢٣٥٢ (٢٠١٧) و ٢٣٨٦ (٢٠١٧)

المرفق

موجز التغييرات المقترحة في ميزانية قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩

	الوظائف
الموظفون الدوليون	+١
الموظفون الوطنيون	–
متطوعو الأمم المتحدة – الدوليون	–
المساعدة المؤقتة العامة – الموظفون الدوليون	–
المجموع	**+١**
إنشاء	+١
إلغاء	–
نقل	٢٥
إعادة ندب	٧
إعادة ندب/إعادة تصنيف	١
تحويل	–
لا تغيير/إعادة تنظيم	١٠٨
المجموع	**+١**